

تطوير قطاع الأوقاف من خلال المصارف الإسلامية: التجربة الماليزية

أ.د. يونس صوالحي

المستخلص

تناول البحث تجربة واعدة في ماليزيا تتمثل في استخدام النظام المصرفي الإسلامي لتطوير الأوقاف. فبعد أن رسخت كبرى البنوك الإسلامية قدمها في الجانب التجاري الربحي التفتت قبل فترة إلى الجانب الاجتماعي الخيري موظفة آليات عديدة منها الوقف. ويُعدّ التكامل بين الصيرفة الإسلامية والوقف أمراً جديداً لأنه جمع بين قطاعين مختلفين من حيث الأهداف، والآليات، والقوانين والتشريعات. لذلك يهدف البحث إلى بيان مجالات التكامل بين القطاع المصرفي والوقفي في ماليزيا من خلال عرض أهم المشاريع التي انخرط فيها بنك إسلام Bank Islam وبنك معاملات Bank Muamalat مع الإشارة إلى بنك ماي بنك May bank بالتعاون مع المجالس الإسلامية على مستوى كل ولاية. كما يهدف البحث أيضاً إلى بيان الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة وكذا التحديات التي تعوق تحقيق التكامل الأمثل بين المصرفية الإسلامية والوقف. وتعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في رصد تجربة الدمج بين المصرفية الإسلامية والنشاط الوقفي كما تعتمد على المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات المتعلقة بالدمج وذلك من خلال المراجع والتقارير الحديثة الصادرة عن الجهات الإشرافية الماليزية والدولية، وتعتمد الدراسة أيضاً على المنهج التحليلي في عرض التجربة وتقويم مدى نجاحتها رغم حداتها. وقد توصلت الدراسة إلى أن التجربة واعدة وإيجابية إلى حد بعيد لكنها بحاجة إلى تخطي العقبات التي حددناها حتى يمكن وصفها بالناجحة. كما توصل البحث إلى أن الإطار النظري الملائم لهذه التجربة هو الإطار المقاصدي الذي حدده البنك المركزي الماليزي الموسوم "بالوساطة المبنية على القيم". وأوصى البحث، مما أوصى به، بوضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف من حيث حقوق القطاعين وواجباتهما في حالة مزولة نشاط مشترك يهدف إلى تحقيق الأهداف التجارية والخيرية في آن واحد.

Abstract

The research addresses the development of waqf assets through Islamic banking in Malaysia. After a successful journey in providing Islamic financial services, Islamic banks in Malaysia have recently opted to venture into waqf to fulfil their social responsibility without completely compromising the commercial goals. This research aims at highlighting the integral framework between Islamic banking and waqf in Malaysia, with a special focus on two Islamic banks, Bank Islam and Bank Muamalat, as the prime stakeholders in this nascent sector. The research also aims at highlighting both positive and negative aspects of the new experience as well the challenges lying ahead. In terms of methodology, the research adopts a qualitative approach employing the inductive method to trace primary and secondary data on the topic and the descriptive method to describe the integrative frame of the waqf-banking intermediation. The research also adopts the analytical method to evaluate the feasibility of the framework in the Malaysian context. The research found that the new experience of waqf-banking intermediation is very promising due to the ample encouragement provided by the regulators and the appetite that the two banks have shown so far. However, the researcher is of the view that it is too early to conclude that the experience is successful due to the small size of the sub-sector in terms of assets and instruments, let alone the challenges that lie ahead. The research has also concluded that the best framework to pursue this cause is the Value Based Intermediation (VBI) recently championed by the Central Bank of Malaysia as it is wider than Socially Responsible Investment (SRI) . The research has recommended, among other things, the drafting of specific legislation and guidelines to govern the relationship between Islamic banking and waqf. These should regulate the rights and responsibilities of each sector when they undertake joint activities that simultaneously seek to achieve profit-making and charitable objectives.

المقدمة

مع توسع المالية الإسلامية من حيث الأصول والمنتجات والتشريعات؛ تعززت كثير من المفاهيم حول صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وأصبح الناس يتفاعلون مع الصناعة المالية الإسلامية بوصفها بديلاً عن التمويل الربوي، وإطاراً أخلاقياً يرنو إلى تجسيد قيم العدالة، وحفظ الأموال، والشفافية. كما أصبح التمويل الإسلامي خياراً استراتيجياً لكثير من البنوك المركزية لسد عجز الموازنة العامة، وملاذاً ضرورياً للشركات الخاصة من أجل إدارة السيولة وتنويع الأصول الاستثمارية. وبالرغم من إنجازات المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق معدل نمو يزيد عن 71٪ سنوياً، وحجم أصول يزيد عن 2 ترليون دولار أمريكي؛ إلا أن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الأفراد والمجتمع والبيئة ظل باهتاً إلى حد ما، ولم يرق إلى مستوى الصورة الناصعة التي يرسمها العملاء في مخيلتهم عندما يسمعون بالمؤسسات المالية الإسلامية لأول وهلة.

وشعروا بهذه الفجوة، بدأ الحديث عن التمويل الاجتماعي (social finance) يأخذ حيزه من النقاش في المالية الإسلامية، وبدأت بعض المؤسسات المالية الإسلامية تلعب دورها الاجتماعي في دفع الزكاة واستحداث آليات لدعم قطاع الوقف؛ فقد نجحت بعض البنوك الإسلامية في توفير حسابات وقفية، كتلك التي أطلقتها بعض البنوك الإسلامية في بنغلادش مثل البنك الإسلامي، والبنك الآسيوي، والبنك الإسلامي عرفة، والبنك الإسلامي شاه جلال⁽¹⁾.

في هذا الإطار، يهدف هذا البحث إلى بيان دور البنوك الإسلامية الماليزية في دعم قطاع الأوقاف وتفعيله. كما يهدف إلى تقويم آليات الدمج بين البنوك الإسلامية التجارية والقطاع الخيري بالتركيز على الوقف فقط. ويختتم البحث ببيان بعض الفجوات والتحديات التي تواجه التكامل الأمثل بين الصيرفة الإسلامية وقطاع الأوقاف.

تاريخ الاطلاع <https://www.icd-ps.org/> انظر. 2015. P.119 Global Islamic Finance Report تاريخ 2017\12\30.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في بيان طبيعة التكامل بين الصيرفة الإسلامية والوقف في ماليزيا شرعا وقانونا وفحص عوامل نجاح وقصور التجربة الفتية، وتحديد الإطار النظري الشامل الذي يجب أن تندرج تحته الوساطة المصرفية الوقفية.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في رصد تجربة الدمج بين المصرفية الإسلامية والنشاط الوقفي كما تعتمد على المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات المتعلقة بالدمج والمراجع والتقارير الحديثة الصادرة من الجهات الإشرافية الماليزية والدولية، وتعتمد الدراسة أيضا على المنهج التحليلي في عرض التجربة وتقويم مدى نجاحتها رغم حداتها.

الدراسات السابقة

الدراسات الحديثة حول الوقف كثيرة، فقد تنوعت بين إعادة طرح القضايا الفقهية المعروفة، كضابط المال الموقوف، وشروط الواقف، وأحكام الاستبدال، والتغيير، والتأبيد والتأقيت، وأخرى معاصرة من حيث تناولها لنوازل الوقف الحديثة كوقف الأسهم والصكوك، والحوكمة، وإدارة مخاطر الوقف، والتأمين التكافلي المبني على الوقف، والعلاقة بين المؤسسات المالية الإسلامية والوقف. وحيث إن بحثنا محصور في التجربة الماليزية؛ فإن الدراسات حول الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية في تفعيل الوقف قليلة بحكم حداثة التجربة وطغيان التمويل الإسلامي التجاري على التمويل الاجتماعي

غير الربحي.

ففي بيان العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف عموماً، يرى أنس الزرقا أنه بإمكان البنوك أن تلعب دور الوسيط بين الواقفين وجهات الوقف من أجل حشد الوقف النقدي ومن ثم تحويله إلى مصارفه المحددة . أما في البيئة الماليزية، يرى محمد م أن البنوك الوقفية هي الأكثر إحساساً بالعملاء والأكثر كفاءة لتقديم خدمات مالية عادلة، ويرى الكاتب أيضاً أنه يمكن استخدام وقف النقود في تأسيس بنك وقفي^(١). وحيث إن واقفي النقود لا يقصدون الربح ابتداءً؛ فإنه بإمكان إدارة الوقف استخدام النقود الموقوفة بطريقة أكثر مرونة لتمويل الحاجات الاجتماعية للعملاء وتقديم القروض الحسنة للفئات المحرومة من التمويل التجاري بحكم ضعف جدارتها الائتمانية^(٢).

في السياق الماليزي أيضاً، تناولت بعض الدراسات علاقة المصارف الإسلامية بالوقف من خلال عرض بعض التجارب القائمة واقتراح آليات لتطويرها. فقد عرض كل من أشرف محمد رملي، وعبد الله جليل في دراسة حول الوقف المؤسسي (waqf corporate) نموذجاً للوقف من خلال المصارف والمؤسسات المالية، حيث أشارا إلى تطوير أرض وقفية ثم بناء المقر الرئيسي لبنك إسلام Islam Bank وتأجير له، واستخدام الإيجار كريع يتم صرفه في مصارفه المحددة. كما أشارا إلى صندوق الوقف النقدي الذي تم تأسيسه من طرف بنك معاملات Muamalat Bank بالتعاون مع المجلس الإسلامي لولاية سلانجور. وحددا العلاقة بين المصرف الإسلامي والوقف في ثلاثة أشياء: قيام المصرف الإسلامي بالمساهمة في الوقف من حساب المساهمين، وجمع الوقف النقدي من الواقفين، واستثماره من خلال مؤسسة استثمارية تابعة له^(٣). وفي بحث آخر تناول الباحثان تجربة بنك معاملات الوقفية بالتفصيل حيث

1 Mohammad, M.(2011), “ Towards an Islamic Social (waqf) bank”; International Journal of Trade, Economics and Finance, Vo.2 No.5, pp.381- 386.

2 Salman, A.S.; Abdul Ghafar, I; Hakimi, M. (2017), “Application of Waqf For Social and Development Finance”; ISRA International Journal of Islamic Finance, Vo.9 No.1, 2017, pp5- 14.

3 Ashraf, M; Abdullah, J. (2013), Corporate Waqf Model and its distinctive features: The future of Islamic Philanthropy . الوقف المؤسسي وخصائصه المميزة: مستقبل العمل الخيري الإسلامي Paper presented at the World Universities Islamic Philanthropy Conference, Menara Bank Islam, Kuala Lumpur.

وضحا أن بنك معاملات يجمع النقود الموقوفة من الأفراد والمؤسسات، ويديرها بالشراكة مع المجلس الإسلامي لصالح قطاع التعليم، والصحة، والاستثمار^(١).

تناولت بعض الدراسات الجانب التقني من العلاقة بين المصارف الإسلامية والوقف. فقد ذكر كل من حان الدين، وعبد الرحيم، ورمية، ورستيني أن المصارف الإسلامية في ماليزيا لا تقدم خدمة الوقف الإلكتروني عبر منصاتها الخاصة بالخدمات الإلكترونية. وحدد الباحثون ثلاثة مميزات للوقف الإلكتروني عبر البنوك الإسلامية: سهولة جمع الأموال الوقفية، ووجود المحفز الأخرى، وزيادة أصول الأموال الوقفية ما يمكن من تحقيق الأهداف الوقفية وتمكين البنك الإسلامي من الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية. ووجدت الدراسة أن هناك أربعة عوامل أساسية تسهم في فعالية الوقف الإلكتروني: مستوى تصور الواقفين لفائدة الوقف الإلكتروني، سهولة الوقف إلكترونياً، البعد الديني والثواب الأخرى، وحجم المعلومات المتوفرة حول خدمة الوقف الإلكتروني^(٢).

واختصاراً للمسافة بين المصارف الإسلامية والوقف، تناولت بعض الدراسات في ماليزيا نموذج البنك الوقفي وآليات عمله. فقد بحث محمد طاهر ثابت نموذج البنك الوقفي من حيث التأسيس، والهيكلية، والأسس الشرعية للاستثمار، وخضوعه للهيئات الإشرافية والرقابية، ضمن البيئة القانونية الماليزية. ويتلخص تصوره في تأسيس البنك الوقفي من خلال وقف النقود المباح شرعاً وفقاً لترجيح قول المالكية في المسألة. وتستخدم النقود الموقوفة من طرف المؤسسات أو الأفراد في منح قروض حسنة، والاستثمار، والتمويل، وتكوين الاحتياطيات اللازمة وتخصيص النفقات التشغيلية. ويتميز البنك الوقفي بعدم فرض ضمانات على المقترضين، واحتوائه لشرائح واسعة من المستفيدين خصوصاً الفقراء منهم، ومنح تمويل مصغر بكلفة منخفضة، وخضوعه لمتطلبات البنك المركزي، والجسور التي يمكن أن يبنها مع مؤسسات الوقف العاملة في البلد^(٣).

1 Ashraf, M; Abdullah, J. (n.d), Banking Model of Corporate Waqf: An Analysis of Wakaf Selangor Muamalat.

2 Hanudin, A; Abdul-Rahim, A; Ramayah, T; Rostinah, S, (2014) . “Determinants of Online Waqf Acceptance: An empirical Investigation (محددات تقبل الوقف الإلكتروني: بحث تطبيقي)”, The Electronic Journal on Information System in Developing Countries. Vo 60, No.8, 118-.

3 Tahir, Mohd. (2011), “Towards an Islamic (Waqf) Bank” (نحو بنك وقفي إسلامي), International

وفي إطار الحديث عن التطبيقات الحديثة لوقف النقود في ماليزيا، تحدثت الدكتورة ماجدة إسماعيل عبد المحسن عن وقف الأسهم وإدارتها من طرف المجالس الإسلامية. وكأمثلة على وقف الأسهم، ذكرت مثال مؤسسة الدعوة الإسلامية YADIM لبناء مركز تدريبي عام 2006. وتقوم الآلية على إصدار هذه المؤسسة 41 مليون وحدة أسهم، تم شراؤها من طرف العملاء ووقفها لصالح المؤسسة نفسها. كما تناولت الباحثة الوقف النقدي المباشر الذي يتم عبر حساب بنكي خاص، حيث يقوم البنك باستثماره، ثم يحوله لمصارف الوقف المحددة. وتُعدّ تجربة مؤسسة جوهور Corporation Johor الماليزية مثالا رائدا، حيث لعبت البنوك دورا أساسيا في تحويل 59,6 مليون دولار كوقف نقدي يمثل ربع الأسهم من ثلاث شركات تابعة لها. وقد حُصصت 25٪ من هذه الأموال الموقوفة لصالح عيادات وقفية من إنشاء مؤسسة جوهور نفسها، بالإضافة إلى مشاريع تجارية وقفية، وصيانة المساجد التي تقع تحت إشراف المؤسسة نفسها. وطورت الباحثة نموذجا لمؤسسة مالية وقفية يمكن أن تُهيكل إداريا تحت بنك إسلامي وتلعب دور ناظر الوقف^(١).

ويرى الشيخ حمزة عبد الرازق أن نموذج الدمج بين المصارف والوقف في ماليزيا يندرج في إطار الوقف المؤسسي corporate waqf حيث تقوم مؤسسة ما بإنشاء الوقف وتكون ناظرة عليه في الوقت نفسه. يقوم بعدها الأفراد، أو الشركات، أو الجمعيات، أو المؤسسات بوقف نقود أو أرباح أو أسهم تشكل في مجموعها الوقف النقدي الذي يستثمر ويصرف على المصارف الوقفية حسب شروط الواقفين^(٢).

وتعد هذه الدراسات مهمة لإبراز التجربة الماليزية في الدمج بين الصيرفة الإسلامية والوقف كجزء من الاستراتيجية التي يود البنك المركزي اتباعها فيما بات يعرف بالوساطة المالية المبنية على القيم Intermediation Based value

Journal of Trade, Economics and Finance, Vo.2, No.5, pp.381- 386

1 Magda Ismail, A.M. (2009). Cash Waqf: A new Financial Product (وقف النقود: منتج مالي جديد). Kuala Lumpur: Prentice Hall. Pp.4872-

2 Shaikh Hamzah Abdul Razak, (2017). "Islamic Wealth Redistribution and management in Malaysia", in إعادة توزيع وإدارة الثروة الإسلامية في ماليزيا "Islamic Finance in Malaysia, Edit. Mohammad Ariff. (Kuala Lumpur: Pearson Malaysia), pp.266

(وهي نفسها مقاصد الشريعة الخاصة بالمال) كما سنوضح في هذا البحث. ومع أهمية هذه الدراسات إلا أنها كانت تدور حول مثالين فقط وهما المقر الرئيس لبنك إسلام الوقفي، ودور بنك معاملات في جمع النقود الوقفية وإدارتها واستثمارها لصالح قطاعي التعليم والصحة، وسيتناول بحثنا تجارب أخرى حديثة جديدة بالتنويه. كما أن هذه الدراسات - في نظرنا - لم توضح الإطار النظري الكلي الذي حدده البنك المركزي للتكامل بين الصيرفة الإسلامية والوقف الرامية إلى الجمع بين المالية التجارية الربحية والمالية الخيرية غير الربحية؛ فالبرغم من حديثها عن المسؤولية الاجتماعية كإطار عام للدمج بين المصرفية الإسلامية والوقف، إلا أن المسؤولية الاجتماعية إطار تشترك فيه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية. لذلك فإن بحثنا يذهب إلى أبعد من ذلك من خلال وضع موضوع الدمج في إطار مقاصد الشريعة التي عبر عنها البنك المركزي الماليزي بالوساطة المبنية على القيم. وعليه فإن إبراز الإطار النظري المقاصدي الكلي للتجربة، وبيان الأدوار المختلفة للبنك الإسلامي في قطاع الأوقاف، وبيان الجوانب الإيجابية والسلبية للتجربة هي الإضافة العلمية التي يتوخى هذا البحث تقديمها إن شاء الله. وحسب اطلاع الباحث لا توجد دراسة تركز بوجه خاص على الإطار العام للوساطة المصرفية الوقفية، والآليات المستخدمة، والإيجابيات والسلبيات ذات الصلة. وسنتناول الموضوع في المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري العام للعلاقة بين البنوك الإسلامية والوقف

المبحث الثاني: البنك المركزي الماليزي ورؤيته للدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: البيئة القانونية والشرعية للوقف في ماليزيا

المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية الماليزية في تفعيل قطاع الوقف

المبحث الخامس: تقويم عام لتجربة الوساطة المصرفية الوقفية الماليزية

المبحث الأول: الإطار النظري العام للعلاقة بين البنوك الإسلامية والوقف

لم تأسس البنوك الإسلامية ابتداءً للعمل الخيري بل هي تجارية بامتياز، وليس في ذلك أي محذور شرعي خصوصاً وأن الملاك أحراراً في اختيار طبيعة الأعمال التي يمكن أن تقوم بها بنوكهم. ومع تنامي مطالبات جهات عديدة بأن يكون للبنوك الإسلامية دور تنموي واجتماعي، بدأ الحديث عن دور البنوك الإسلامية في دعم القطاع الخيري.

نال الوقف حظه من النقاش في الأوساط الأكاديمية والمهنية، وتم طرح أكثر من رؤية لتجسيد التلاحم بين البنوك الإسلامية والوقف. ومن أهم المحاولات الرائدة في هذا المضمار مشروع البنك الإسلامي للتنمية في إدارة صندوق استثماري يمول الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تأسس الصندوق الاستثماري عام 2001 وجعل من بين أهدافه تطوير الوقف للدول الأعضاء كاستراتيجية للدعم الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

لعل أوضح وثيقة تناولت العلاقة بين المؤسسات المالية والوقف هي تلك التي صدرت من المركز المالي العالمي للمالية الإسلامية MIFC عام 2014. فقد حددت الوثيقة أربعة احتياجات مالية للوقف يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية (بنوك، أسواق مالية، شركات تأمين إسلامي) أن تغطيها، وهي كالاتي⁽²⁾:

أ- تمويل الأصول الوقفية من حيث التطوير والصيانة: فهناك حوالي 32000 فدان موقوفة في ماليزيا ولم يطور منها سوى 0,27 ٪ فقط، وهذا يفتح فرصاً هائلة للبنوك الإسلامية الماليزية لتوفير التمويل اللازم.

ب- توفير السيولة من خلال الحسابات الوقفية للأفراد والمؤسسات والجمعيات لتوقف نقودها إما بالإيداع المباشر أو الاقتطاع من الحساب الجاري أو التوفير.

1 <http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=93&bb=uploadpdf>

تاريخ الاطلاع 2017\12\30

ج- يُمكن لأسواق رأس المال الإسلامية أن تساهم في حشد رؤوس أموال وقفية بعيدة المدى مثل الأسهم الوقفية والصناديق الاستثمارية العقارية.

د- إدارة الوقف من طرف مديري الصناديق الاستثمارية من ذوي الخبرة في تكوين المحافظ الاستثمارية، والاختيار الموفق للآليات الاستثمارية، والتخطيط الاستثماري المحكم.

المبحث الثاني: البنك المركزي الماليزي ورؤيته للدور الاجتماعي والاقتصادي للبنوك الإسلامية.

في تقريره للاستقرار المالي لعام 2016م، شجع البنك المركزي الماليزي المصارف الإسلامية على الاهتمام بالأثر الاجتماعي والاقتصادي للمالية الإسلامية. وتحدث عن رؤية جديدة للمالية الإسلامية تتمثل في الوساطة المالية المبنية على القيم. وتهدف هذه الرؤية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في الصيرفة الإسلامية من خلال التأثير المستدام والإيجابي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة دون المساس بحقوق المساهمين. ويتلخص الإطار المقاصدي الجديد في تطبيق الاستراتيجيات الست التالية:

١. تبني "الوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة" رؤيةً موحدة للصناعة المصرفية الإسلامية. ويتم فيها التحقق من امتثال الصناعة المصرفية الإسلامية لمقاصد العدل، والرواج، وحفظ المال كمقاصد رئيسة.

٢. تحديد الأهداف المشتركة للمصارف الإسلامية. وتتضمن تطوير النشاط المقاولاتي والتجاري للعملاء، وتقديم حلول مالية لهم، وتعزيز الحوكمة الذاتية للمصارف الإسلامية، وتعزيز أحسن الممارسات للمصارف لإسلامية لخدمة مختلف أصحاب المصالح.

٣. تشجيع الجهات الإشرافية للمصارف الإسلامية الممتثلة للإطار المقاصدي المنشود.

٤. الإفصاح عن نية المصارف الإسلامية في تبني الرؤية الجديدة للوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة، مع ضرورة توضيح هذه المصارف لخطّة تطبيق الرؤية الجديدة.

٥. قياس الجهات الإشرافية مدى التزام المصارف الإسلامية بالوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة.

٦. تطوير شبكة علاقات أصحاب المصالح لتعاون من أجل تحقيق الوساطة المالية المبنية على مقاصد الشريعة. وإلى جانب دور الخبراء الماليين في تحقيق الرؤية المقاصدية المنشودة، تم اقتراح جهات أخرى مثل مؤسسات التعليم والتدريب والبحث في المالية الإسلامية، والمؤسسات الفنية، والوكالات الحكومية، والشركاء الإعلاميين، والشركات الخاصة^(١).

ولاتنحصر الوساطة المالية بالأعمال الربحية للبنك الإسلامي بل تتعداها إلى الأعمال ذات البعد الاجتماعي والتي يستفيد منها الماليزيون المسلمون وغير المسلمين.

وأشاد التقرير بالشراكات التي وقعتها البنوك الإسلامية مع المجالس الدينية (بوصفها نظار الوقف) لكل ولاية ما تمخض عنها جملة من المنتجات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. وركز التقرير على الصكوك ذات التأثير الاجتماعي، والتمويل المستدام، والاستثمار ذي التأثير الاجتماعي، وشباك خدمة وقف النقود، وبطاقة الحسم الفوري بخاصية الوقف، والشباك المصرفي الخيري، والتبرع الإلكتروني^(٢).

تاريخ الاطلاع 17/11/2017 <http://www.bnm.gov.my/index.php?ch=57&pg=137&ac=612&bb=file> 17 سبتمبر، 2017

2 Central Bank of Malaysia. (2016). Financial Stability and Payment Systems Report. P.96

المبحث الثالث: البيئة القانونية والشرعية للوقف في ماليزيا

إن للوقف في ماليزيا وضعاً خاصاً حيث نصت اللوائح القانونية لكل ولاية على أن مسؤولية الشؤون الدينية بما فيها الوقف تقع على عاتق المجلس الإسلامي التابع لكل ولاية. جاء في المادة (2) من قانون الوقف في ولاية سلانغور أن "للوقف أن يقف أي شيء من ممتلكاته يمكن الانتفاع بعينها أو غلتها لأي غرض خيري سواء كان وقفاً عاماً أم خاصاً وفق الأحكام الشرعية"^(١). أما قانون الوقف في ولاية مالاكّا فقد نص على أنواع الوقف كوقف الإرساد، والمشاع، والمشارك^(٢).

كما حرصت قوانين كل ولاية على تقنين تسجيل الوقف، فقد جاء في المادة (01) من قانون الوقف لولاية نيجري سبيلان أن: "الأموال الموقوفة لصالح المسجد أو المصلى أو المقبرة أو المدرسة أو الملاجئ يجب تسجيلها من قبل المجلس باعتبارها وقفاً خاصاً..."^(٣). وما يمكن ملاحظته على هذه القوانين أنها شملت أحكام الوقف متأثرة بالمذهب الشافعي خصوصاً في وجوب تأييد الوقف حيث نص الشافعية على ذلك إلى جانب فقهاء آخرين^(٤). كما أنها عينت المجالس الإسلامية التابعة للحكومات المحلية نظاراً وحيدين للأوقاف.

أما الأساس الشرعي الذي تستند عليه البنوك الإسلامية في ماليزيا لتطوير الوقف هو وقف النقود. فقد ذهب بعض الفقهاء إلى ضرورة أن يبقى أصل الوقف مع إمكانية الانتفاع بريعه. يقول صاحب الروض المربع: "والمراد بالأصل (أصل الوقف) ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه"^(٥). وهذا لا ينطبق على الذهب والفضة (والمال في حكمهما) لأنهما يستهلكان بالاستعمال. وذكر ابن قدامة أيضاً أن "الذي يجوز وقفه (هو) ما جاز بيعه، وجاز الانتفاع به مع بقاء عينه"^(٦). وذكر أيضاً أن عدم الجواز هو المعتمد في المذهب بعدما ذكر مسألة

1 Enactment of Waqf Selangor 1999, s2.

2 Enactment of Waqf Malacca 2005, s9.

3 Enactment of Waqf Negeri Sembilan 2995, s10.

4 فردوس وأمان الله، تأييد الوقف وتأقيته في ولايات مختارة في ماليزيا، ص 595.

5 منصور بن يونس البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستنقع (دط، دار المؤيد: ب.ت)، ج 1، ص 453.

6 ابن قدامة المقدسي، المغني (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1968)، ج 6، ص 36.

وقف حلي المرأة التي أجازها الحنابلة بناء على أن التحلي من المقاصد المهمة التي جرت بها العادة والتي تسمح بالانتفاع بلبسها وهو معنى وقفها... ويفارق (وقف الحلي) الدراهم والدنانير، فإن العادة لم تجر بالتحلي به، ولا اعتبره الشارع في إسقاط زكاته، ولا ضمان منفعته بالغصب"^(١). وأنكر بعض الفقهاء وقف الدنانير والنقود قياساً على وقف حلي المرأة واعتبر صاحب كتاب الوقوف والترحل من مسائل الإمام أحمد أن "ليس لهذا أصل، يعني الحديث"^(٢).

وينقل النووي مذهب جمهور الفقهاء في عدم جواز وقف الدنانير والدراهم قياساً على وقف الطعام. فقد جاء في المجموع مايلي: "وقد ألحق الحنابلة الدراهم والدنانير بالمأكل والمشروب، ويحكي شيء عن مالك والأوزاعي وقف الطعام أنه يجوز، ولم يحكه أصحاب مالك. وهذا غير صحيح... وقد اختلف أصحابنا في الدراهم والدنانير... وروي عن أحمد أنه لا يصح وقفها أي الدراهم والدنانير"^(٣).

ونقل بعض فقهاء المالكية قولين في وقف الدنانير والدراهم: الإباحة والكراهة. يقول صاحب مواهب الجليل: "قال في الشامل وفيها جواز وقف الدنانير والدراهم وحمل عليه الطعام وقيل يكره"^(٤). وحمل وقف الدنانير على الطعام قول ذهب إلى الأخذ به أكثر من فقيه، وبناء عليه يذهب الإمام الحطاب إلى أن مذهب المدونة هو جواز وقف الطعام إذا أخذ معنى السلف الذي يُرد عوضه. يقول الإمام الحطاب: "وإن كان على معنى أنه أوقفه (أي الطعام) للسلف إن احتاج إليه محتاج ثم يرد عوضه فقد علمت أن مذهب المدونة وغيرها الجواز والقول بالكراهة ضعيف"^(٥).

وقد رجح الجمع الفقهي الدولي القول بجواز وقف النقود في دورته الخامسة عشرة المنعقدة في مسقط حاضرة سلطنة عمان عام 5241هـ ضمن قراره رقم 140 / 6 / 15. ونص القرار على ما يلي:

1 ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 35.

2 أبو بكر الخلال، الوقوف والترحل من مسائل الإمام أحمد (دط: دار الكتب العلمية، 1994)، ج 1، ص 71.

3 النووي، المجموع شرح المذهب (دط: دار الفكر، ب.ت)، ج 15، ص 325.

4 الحطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (دط: دار الفكر، ط 3، 1992)، ج 6، ص 22.

5 المرجع نفسه.

1- وقف النقود جائز شرعا، لأن المقصد الشرعي من الوقف، وهو تحبيس الأصل وتسييل المنفعة متحقق فيها، ولأن النقود لا تتعين بالتعيين، وإنما تقوم أبدالها مقامها.

2- يجوز وقف النقود للقرض الحسن وللاستثمار بطريق مباشر أو بمشاركة عدد من الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية تشجيعا على الوقف، وتشجيعا على المشاركة الجماعية فيه".

ونصت لجنة الفتوى التابعة للمجلس الوطني الماليزي للشؤون الإسلامية عام 7002 على جواز وقف النقود⁽¹⁾.

المبحث الرابع: دور البنوك الإسلامية الماليزية في تفعيل قطاع الوقف

نتناول في هذا الجزء من البحث تجربة بعض البنوك الإسلامية الماليزية في دعم الوقف. وسوف نركز على بنكين إسلاميين فقط "بنك إسلام" و"بنك معاملات" بحكم انخراطهما في قطاع الوقف أكثر من غيرهما.

بنك إسلام ماليزيا⁽²⁾ Bank Islam Malaysia

يعد هذا البنك أقدم بنك إسلامي في ماليزيا حيث تأسس عام 1983 بموجب قانون الصيرفة الإسلامية لعام 1983. يقدم البنك أكثر من 70 منتجا ماليا إسلاميا، وله 145 فرعا، ويوفر أكثر من 1000 آلة للاستخدام الذاتي جاهزة على مدار الساعة في كل أنحاء البلد.

يتمثل اهتمام بنك إسلام بالوقف في مشاريع عديدة أهمها منارة بنك إسلام Menara Bank Islam والتي تعد المقر الرئيس للبنك. تتلخص فكرة المشروع في الخطوات الآتية:

1 Farhana Mohamad Suhaimi, Asmak Ab Rahman, Sabitha Marican, (2014) "The role of share waqf in the socio-economic development of the Muslim community: The Malaysian experience", Humanomics, Vol. 30 Issue: 3, pp.227254-, <https://doi.org/10.1108/H-120025-2012->

2 Dato' Wan Ismail Wan Yusuf, Giving back to Society and Waqf Development <http://www.bankislam.com.my/en/Documents/cinfo/GivingBacktoSocietyWaqfDevelopment.pdf> تاريخ الاطلاع 2017\12\30

- قام صندوق الحج الماليزي Tabung Haji عام 2007 باستئجار أرض وقفية (١,٢١ فدان) من المجلس الإسلامي للولاية الفدرالية لمدة ٢٥ عاما بمبلغ إيجار قدره ٥٦,٦ مليون رنجت.

- تم تعيين مقاول من طرف صندوق الحج لبناء المقر الرئيس لبنك إسلام (٣٤ طابقا).

- تحمل صندوق الحج تكلفة المشروع كاملة.

- بعد اكتمال المشروع، أجر صندوق الحج المبنى لبنك إسلام.

- بعد انتهاء مدة إجارة الأرض (بعد ٢٥ سنة)، سيعيد صندوق الحج الأرض والمبنى معاً إلى المجلس الإسلامي للولاية الفدرالية بوصفه ناظرا عاما على الأوقاف في الولاية الفدرالية.

هذا أهم مشروع وقفى انخرطت فيه البنوك الإسلامية في ماليزيا حيث بلغت قيمته الإجمالية ١٥١ مليون رنجت ماليزي ليتعزز بذلك موقع أقدم بنك إسلامي في المنظومة المصرفية الإسلامية في البلد. ويلاحظ على هذا المشروع استراتيجية بنك إسلام في تفضيلها عدم شراء المقر أو بنائه من أموال المساهمين والسعي إلى استئجاره ضمن مشروع وقفى بدلا عن ذلك. وهذا من شأنه أن يجعل الأقساط الإيجارية منخفضة مقارنة بالأقساط العادية في حالة ما إذا كان المقر مبنيا على أرض غير وقفية. من ناحية أخرى يوفر هذا المشروع ربحا للمساهمين في صندوق الحج إلى غاية آخر قسط إيجاري يدفعه بنك إسلام إلى صندوق الحج. هذا فضلا عن تحقيق أهداف الوقف من استخدام الفائض عن التكلفة في مشاريع خيرية يستفيد منها المسلمون وغيرهم.

وقد قدم بنك إسلام رؤية مفصلة عن كيفية تطوير الوقف باستخدام آليات الصيرفة تمثلت في الآتي:

1 - وظيفة ترتيب عملية تطوير المشروع الوقفي⁽¹⁾

تتمثل وظيفة بنك إسلام في البحث عن ممول لمشروع وقفي كتطوير أرض وقفية مسجلة لدى المجلس الإسلامي. وتتلخص خطوات هذه الوظيفة في الآتي:

أ- يقوم بنك إسلام بترتيب عملية تطوير المشروع الوقفي من خلال البحث عن ممول.

ب- يقوم الممول بتمويل المشروع

ج- يباشر المقاول بناء المشروع بعد موافقة المجلس الإسلامي على تطوير الأرض الموقوفة.

وجود البنوك في هذه العملية مهم من عدة نواح، فهي وساطة خيرية تستخدم بعض آليات الوساطة المالية في الجانب الإداري كالتحقق من المركز المالي للمول وخلو ملفه من التهرب الضريبي أو أي خرق للقوانين ذات الصلة. كما أن هذه الوساطة توفر الثقة المطلوبة بين الممول والمجلس الإسلامي للولاية المعنية بوصفها ناظرا للوقف. بالإضافة إلى تأكيد الهيئة الشرعية لبنك إسلام على شرعية العملية من بدايتها إلى نهايتها.

٢- التمويل والوساطة بين الواقف وجهة الوقف

يمكن لبنك إسلام أن يلعب دور الوسيط بين الواقفين وجهات الوقف وذلك من خلال:

أ- تسهيل عملية الوقف النقدي عبر الاقتطاع من حساب المودعين أو إيداع النقد الوقفي في حساب خاص بغية تحويله لناظر الوقف (المجلس الإسلامي أو وكيلها).

ب- إصدار صكوك تستخدم حصيلتها في تنمية أموال الوقف.

1 المرجع نفسه.

يمكن لبنك إسلام أن يصدر صكوكا أو يرتب عملية الإصدار Lead arranger.

ج- يقوم بنك إسلام بتمويل المشروع الوقفي بأي صيغة من صيغ التمويل المشروعة.

د- المشاركة حيث يمكن لبنك إسلام الدخول في شراكة مع ناظر الوقف في إدارة المشروع الوقفي أو مع المقاول بوصفه صانعا.

ويرى بنك إسلام أن ذلك يتطلب بعض المحفزات من الحكومة تتمثل في الإعفاء الضريبي وضمان الطرف الثالث للتمويلات التي يقدمها البنك للمشروع الوقفي (الصكوك، المشاركة وغيرها).

٣- استثمار النقود الوقفية غير المستعملة^(١)

بعد تحويل النقود الوقفية إلى مشاريع وقفية، يمكن لبنك إسلام أن يستثمر ما يتبقى منها في حساب الوقف في مشاريع مدرة للربح. ويمكن للبنك استخدام مختلف الصيغ التمويلية لاستثمار النقود الموقوفة. ويجب أن تخضع الحسابات الوقفية للمراقبة من طرف لجنة مستقلة فضلا عن موافقة الهيئة الشرعية على أنشطة هذه الحسابات. وتتم العملية عبر الخطوات الآتية:

١- بنك إسلام يجمع الوقف النقدي عبر الحسابات الوقفية ويصبح وكيلا في إدارتها.

٢- يعطى الواقف وصلا لأغراض الإعفاء الضريبي

٣- تستعمل النقود الموقوفة في تمويل مشاريع وقفية

٤- ستثمر الأموال غير المستعملة باستخدام عقد المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.

٥- قوم لجنة مستقلة من ممثلي الهياكل الإدارية الوقفية بمراقبة المشروع

٦- تؤكد هيئة الرقابة الشرعية التابعة لبنك إسلام امتثال العملية الوقفية

للشريعة.

1 المرجع نفسه.

ويلاحظ على هذه العملية أن البنك الإسلامي يلعب دور الوسيط بين الواقفين ونظار الوقف كما يلعب دور المستثمر في استثمار النقود الوقفية المتبقية. وفي كلتا الحالتين فهو يؤمن الاستغلال الأمثل للموارد الوقفية مستخدماً الخبرة المصرفية الفنية في تقويم المخاطر وإدارتها، والتحوط ضد تقلب سعر السلع، ومخاطر السوق عموماً فيستفيد الوقف من هذه الخبرة الفنية التي قد لا تتوفر لنظام الوقف.

٤- تمويل مشروع وقفى في شراكة قائمة

يمكن لبنك إسلام توفير التمويل المطلوب ضمن شراكة قامت لتطوير مشروع وقفى، وبما أن كل الأراضي الوقفية تدار من طرف المجلس الإسلامي بحكم قانون الوقف في ماليزيا، يقوم المجلس بعقد شراكة مع مقاول حيث يساهم المجلس بقطعة أرض موقوفة ويساهم المقاول بتكلفة المشروع كاملة. وبعد اكتمال المشروع (مركز تجاري مثلاً)، يسلم إلى المجلس ليقوم بتأجيره لطرف ثالث بمبلغ يتضمن التكلفة والربح. وهنا ينخرط بنك إسلام في توفير التمويل الذي يحتاجه المستأجر. يتقاسم المجلس والمقاول الأرباح حسب النسب المتفق عليها وفي نهاية مدة الإيجار، تعود الأرض والمباني إلى المجلس.

في نظر الباحث، يصعب تقويم مخاطر هذا التمويل خصوصاً في حالة تعثر العميل عن السداد أو عجز المقاول عن إتمام المشروع إذ تعود أضرار ذلك على الأرض الموقوفة.

5- قيام بنك إسلام بتأسيس شركة ذات غرض خاص⁽¹⁾

في هذا النموذج، يقوم البنك الإسلامي بتأسيس شركة ذات غرض خاص (SPV) مهمتها استئجار الأرض الموقوفة من المجلس الإسلامي بوصفه ناظراً عاماً على الوقف. تُعين الشركة مقاولاً لبناء مركز تجاري مثلاً وبعد تسلمه منه، تقوم الشركة بتأجيره لطرف ثالث مستخدمة حصيلة الإيجار منه في سداد إيجار الأرض الموقوفة. ومع نهاية مدة الإيجار، تقوم الشركة بإعادة الأرض والمبنى إلى المجلس الإسلامي الذي يمكنه تأجيره من جديد لمستأجر آخر. وليس واضحاً في هذا النموذج الجهة التي تتحمل تكلفة المشروع.

1 المرجع نفسه.

بنك معاملات Bank Muamalat

يعد "بنك معاملات" من البنوك الإسلامية الرائدة في ماليزيا حيث أُسس بعدما استحوذ "بنك إسلام" على السوق لعشر سنوات بإرادة الجهات الإشرافية في إعطاء الفرصة لبنك إسلام أن يثبت نفسه. وبعدها استحوذ بنك معاملات على حصة لا بأس بها من سوق الصيرفة الإسلامية؛ انخرط في الأعمال الوقفية جمعا واستثمارا وإدارة. فقد دخل عام 2013 في شراكة مع مؤسسة وقفية تابعة لولاية سلانغور تدعى Perbadanan Wakaf Selangor Berhad (PWS) بغرض تطوير مشاريع وقفية في قطاعي الصحة والتعليم والاستثمار. وسميت الشراكة بـ Waqf Selangor Muamalat، وثبتت التقارير المنشورة سنويا أن بنك معاملات يقوم بدور جمع أموال الوقف وإدارتها بالشراكة مع المجلس الإسلامي لولاية سلانغور بالإضافة إلى الاستثمار.

خصائص الشراكة بين بنك معاملات و SWP⁽¹⁾

تتميز الشراكة بالخصائص الآتية:

- 1- الشراكة في الإدارة: حيث شكل بنك معاملات و SWP شراكة تدعى Jawatankuasa Pengurusan Bersama (JPB) وتتكون من لجنة إشرافية، ورئيس، وأمين سر، وسكرتارية مؤلفة من ستة أعضاء (3 من بنك معاملات و 3 من SWP).
- 2- صرف أموال الوقف أو توزيعها: تقوم اللجنة المشتركة بتوزيع الأصول المالية الموقوفة عبر قنواتها إلى مصارف الوقف المحددة.
- 3- المساهمة في الوقف: حيث ساهم بنك معاملات بوقف نقدي قدره 1 مليون رنجت ماليزي وساهم بوقف نقدي قدره RM74,040.
- 4- الاستثمار: تقوم شركة استثمارية تابعة لبنك معاملات تسمى Muamalat Invest Sdn. Bhd. باستثمار موجودات صندوق الوقف. يتم تحويل 25% من العوائد إلى الشريك SWP و 75% إلى مصارف الوقف

Ashraf, M; Abdullah, J. (n.d), Banking Model of Corporate Waqf: An Analysis of Wakaf 1 Selangor Muamalat

المحددة، وتشمل المسلمين وغيرهم.

مشاريع التعليم والصحة والاستثمار⁽¹⁾

تنشر اللجنة المشتركة JPD تقريراً مفصلاً عن الأنشطة الوقفية كل أربعة أشهر. ويتضمن التقرير مقدمة تحتوي على هدف التقرير، وخلفيته، والميزانية المتبقية والمشاريع المصادق على تنفيذها. ويحدد التقرير بدقة المجالات الثلاث التي تستخدم فيها الأموال الوقفية. فهناك المجال التعليمي ويتمثل في دعم المدارس العامة والدينية، وهناك المجال الصحي ويتمثل في توفير الرعاية الصحية لمحدودي الدخل، ودعم العيادات والمستشفيات بالمعدات كآلات غسيل الكلى، وهناك المجال الاستثماري وذلك كاستثمار من أجل دعم لاجئي مسلمي الروهنجيا. ويوضح الجدول الآتي الأموال الوقفية المخصصة لكل مجال في الثلاثة أشهر الأولى من عام 2017.

BIL	PROJEK SUMBANGAN WSM	TARIKH PENGELUARAN	AMAUN KELUAR (RM)
A	Projek WSM		
Pendidikan			
1	Tuntutan terakhir (sumbangan wakaf) kepada KAFA Intergrasi Al Mubarak	21/2/2017	48,151.75
2	Tuntutan Pertama & Kedua (sumbangan wakaf) kepada Persatuan Darul Fitrah Terengganu	17/3/2017	116,588.00
Kesihatan			
1	Sumbangan sebuah mesin ultrasound kepada Hospital Raja Permaisuri Bainun Ipoh Perak	21/2/2017	151,580.00
Pelaburan (Bangunan KOPUTRA kepada Rohingya)			
1	9% bayaran pertama untuk pembelian bangunan KOPUTRA	24/1/2017	57,500.00
2	Bayaran Guaman	2/2/2017	4, 835.00
B	Pengurusan (Penggunaan Dana Manfaat)		
1	Audit	10/1/2017	26.50

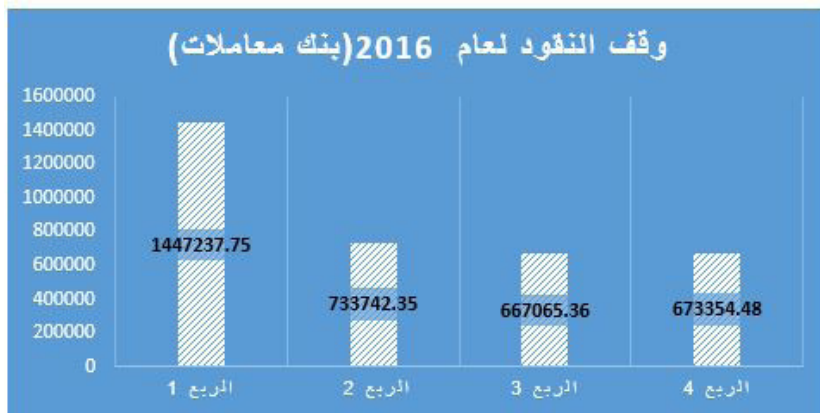
ومن التفاصيل التي يذكرها التقرير المبلغ المتبقي من العام الماضي مضافاً إليه المبالغ المجمعة في نهاية كل ثلاثة أشهر. ويوضح الجدول الآتي الأموال الوقفية المجمعة والمخصصة للمشاريع الوقفية لعام 2017 مضافاً إليها المبلغ المرحل من 2016.

<http://www.muamalat.com.my/wakafselangor/downloads/Laporan-WSM-Suku-Tahun-1>
 Pertama-Jan-Mac-2017.pdf تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017

4.0 Jumlah Kutipan Bulanan WSM (Januari – Mac 2017):

TAHUN	BULAN	KUTIPAN BULANAN (RM)	JUMLAH BULANAN (RM)
Baki Dana Semasa WSM sehingga 31/12/2016			9,795,311.46
2017	Januari	199,740.16	528,275.20
	Februari	208,714.95	
	Mac	119,820.09	
JUMLAH KESELURUHAN DANA PADA 31/3/2017 (A)			10,323,586.66

أما الأموال الموقوفة عام 2016، فقد انخفضت في الربع الثاني بما يقارب 50% واستمرت على الوتيرة نفسها إلى نهاية السنة. ويرجح أن يكون سبب الانخفاض ميل الناس إلى الادخار بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد. يوضح الرسم الآتي حجم الأموال الموقوفة في عام 2016^(١)



بطاقة الحسم الفوري " عائشة " Aisya Debit Card-i

في ٢٠ جويلية ٢٠١٦ أعلن بنك معاملات عن إطلاق بطاقة حسم فوري مع خاصية الوقف^(٢). ويهدف بنك معاملات من وراء هذا

١ تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، <http://www.muamalat.com.my/wakafselangor/Laporan-Wakaf.html>، 2017م

2 http://www.muamalat.com.my/downloads/media-room/press/2016/PR-BANK_MUAMALAT-Debit-Card-Launch_2016.pdf

- المنتج الجديد إلى أداء مسؤوليته الاجتماعية نحو المجتمع بفتيته المسلمة وغير المسلمة. وقد أشاد البنك المركزي بهذا المنتج في تقرير الاستقرار وأنظمة الدفع لعام ٢٠١٦^(١). وتتمتع البطاقة بالخصائص الآتية^(٢):
- يتم السحب أو الدفع من الحساب الجاري أو الادخاري للمودع (مسلمًا كان أم غير مسلم) في ماليزيا وخارجها.
 - مستهلمة من علم وذكاء السيدة عائشة رضي الله عنها.
 - هي أول بطاقة حسم بخاصية الوقف في العالم وتندرج في إطار أداء المسؤولية الاجتماعية للبنك.
 - يتم اقتطاع ٢٠٪ من الرسم المفروض على الباعة الذين يقبلون بطاقات الحسم كوسيلة دفع من طرف الزبائن.
 - يوقف المبلغ المقتطع (٢٠٪) في صندوق الوقف Wakaf Selangor Muamalat الذي يديره البنك بالتعاون مع PWS
 - يصرف هذا الوقف في مصارف محددة وهي: تطوير البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وتمويل المعدات الطبية، وتكاليف العلاج، والمنح الدراسية، وتمويل البحث العملي في مجالي الصحة والتعليم، والاستثمار.
 - الأساس الشرعي للبطاقة هو الأجرة والوقف.
 - يمكن استخدام البطاقة لشراء السلع إلكترونياً لوجود خاصية المساطر كارد Master Card
 - يمكن تلخيص أهم المشاريع الوقفية التي باشرتها ثلاث بنوك إسلامية (Bank Islam و Bank Muamalat و Maybank) في الجدول الآتي:

تم الدخول على الموقع في 17 سبتمبر، 2017م

1 Central Bank of Malaysia. (2016). Financial Stability and Payment Systems Report. P.96
2 <http://www.muamalat.com.my/downloads/consumer-banking/Debit-Card-i-FAQ.pdf>

تم الدخول على الموقع في 17 سبتمبر، 2017م

بنك إسلام Bank Islam			
المشروع الوقفي	القيمة	السنة	الجهة المشاركة
تمويل بناء مدرسة وقفية للبنات Sekolah Menengah Agama	22 مليون رنجيت (5 ملايين دولار)	2015	المؤسسة الإسلامية لولاية Perlis
تمويل عقاري وقفي باستخدام منتج Al-Waqf Home financing	24 مليون رنجيت	غير متوفر	المؤسسة الإسلامية لولاية Pulau Penang
. 76 شقة سكنية . 9 محلات تجارية تمويل عقارات وقفية بمنطقة شاه علم (ولاية Selangor):	15.5 مليون رنجيت	2016	مقاوول تابع لحكومة Selangor
. 164 شقة سكنية . 12 محلا تجاريا . 34 مركزا تجاريا تأجير للمقر الرئيس للبنك المبني على أرض وقفية.	151 مليون رنجيت	2009	المجلس الإسلامي للولاية الفدرالية والمقاوول TH
صندوق الإنسانية الوقفي لبناء مسجد في ولاية قدح (KUN)	غير متوفر	2014	معهد الإنسانية لولاية قدح.
بنك Muamalat Bank معاملات			
مشاريع وقفية في قطاعي الصحة والتعليم	غير متوفر	2013 - 2017	المجلس الإسلامي لولاية Selangor
بطاقة السحب الفوري (Debit Card "عائشة"	-	2016	-
May Bank Islamic			
وكيل "مؤسسة الوقف الماليزية" لجمع الوقف النقدي وتحويله إلى ناظر الوقف (المؤسسة نفسها)	-	-	مؤسسة الوقف الماليزية.
تعاون ستة بنوك إسلامية لإنشاء صندوق وقفي دعما للمجتمع المسلم وهي ¹ : Bank .Bank Islam Malaysia. Bank Muamalat. Affin Islamic Bank. Kerjasama Rakyat. .Maybank Islamic. RHB Islamic.			
وكيل "مؤسسة الوقف الماليزية" لجمع الوقف النقدي وتحويله إلى ناظر الوقف (المؤسسة نفسها)	-	2017	اتحاد البنوك الإسلامية (AIBIM) مسؤول عن إدارة هذا الصندوق.

المبحث الخامس: تقويم عام لتجربة الوساطة المصرفية الوقفية الماليزية

لكل بلد خصائصه الاقتصادية والاجتماعية حتى الفقهية، لكن تميزت التجربة الماليزية ببعض المميزات نرى أنه يمكن الاستفادة منها، كما أنه ثمة نقائص وعوائق تواجه التجربة تقع على عاتق الجهات الإشرافية والمؤسسات المالية الإسلامية، والمجالس الإسلامية (نظار الوقف) تذليلها من أجل تكامل أمثل للمصرفية الإسلامية والوقف. أما المميزات فتتمثل فيما يلي:

أ- إدراج الوقف في خطة البنك المركزي الماليزي لدعم التمويل الاجتماعي وتحفيز البنوك الإسلامية لأداء مسؤوليتها الاجتماعية.

ب- الشراكة بين البنوك الإسلامية والمجالس الإسلامية المخولة قانوناً بالنظرية على الأوقاف.

ج- تحالف البنوك الإسلامية الماليزية لدعم قطاع الوقف من خلال إدارة صندوق وقفي مشترك.

د- وضع البنوك الإسلامية الوقف النقدي ضمن استراتيجياتها بعيدة المدى.

هـ- وجود بيئة قانونية ملائمة شرعت لوقف النقود والتي مهدت لوقف الأسهم والصكوك.

و- تبني رأي المالكية في وقف النقود وتأقيتها رغم أن الملاويين الماليزيين شوافع المذهب.

ز- إطلاق منتجات ذكية كبطاقة الحسم الفوري تحقق الأهداف الخدمانية والوقفية في آن واحد.

ح- استغلال البنية التحتية للمالية الإسلامية لدعم قطاع الأوقاف (الأسواق المالية، البنوك الإسلامية، الصناديق الاستثمارية).

ط- الرؤية الفنية من قبل البنوك الإسلامية لقطاع الأوقاف، فهم يفضلون أن تجتمع في إدارة الأوقاف الخبرات المحاسبية، وإدارة المحافظ الاستثمارية

باحترافية، وإدارة المخاطر، وقياس الضغط، والاستشراف الكمي.

ي- حوكمة نظام الوقف من خلال جعل الحاكم (ممثلاً في المجالس الإسلامية التابعة للحكومات المحلية) هو الناظر الأعلى للأوقاف.

ك- تنوع دور المصارف الإسلامية في خدمة الوقف لتشمل الجمع، والإدارة والاستثمار والتوزيع.

وبالرغم من الصورة الواعدة لهذا التكامل ودعم البنك المركزي الواضح للبنوك عموماً والبنوك الإسلامية خصوصاً على أداء مسؤوليتها الاجتماعية واستغلال آليات الوقف والزكاة لهذا الغرض إلا أن هناك نقائص وتحديات ما تزال تعوق تحقيق التكامل المنشود بين المصرفية الإسلامية والوقف نجمها فيما يلي:

أ. قلة حجم النقود الوقفية

إنه من مجموع ٢٧ بنكاً إسلامياً عاملاً في البلد، لا يوجد من هو فاعل في قطاع الأوقاف سوى ثلاثة بنوك وهي البنوك التي لخصنا أنشطتها الوقفية في الجدول السابق. والملاحظ أن البنوك التي انخرطت في الوقف هي بنوك محلية دون الأجنبية ما يحرم الواقع الماليزي من تجربة وخبرة البنوك الأجنبية في إدارة واستثمار الأصول الوقفية خصوصاً في جانب إدارة المخاطر والتدقيق والتحوط.

ب. عدم وجود المسعف الأخير

تقع الأصول الوقفية خارج إطار الإسعاف الأخير الذي يوفره البنك المركزي للبنوك المحلية، ففي حالة عجز البنك الإسلامي عن الوفاء بواجباته تجاه أصحاب المصالح في التمويل الوقفي؛ فإن البنك المركزي لا يمكنه التدخل لإسعاف المحافظ الوقفية المتأثرة بحالة العجز. وما ينطبق على الإسعاف الأخير ينطبق على ضمان البنك المركزي كطرف ثالث في المشروع الوقفي. فالبرغم من قيام البنك المركزي بضمان بعض مشاريع التمويل الإسلامي بوصفه طرفاً ثالثاً كصكوك Danainfra لتمويل مشروع القطار الآلي الذي تم تدشينه عام ٢٠١٧^(١)، إلا أن الضمان في المشاريع الوقفية لم يتطرق إليه البنك المركزي،

1http://www.danainfra.com.my/images/stories/gallery/3rd_issuance/notice_3rd_issuance.pdf

الأمر الذي يجعل المشاريع الوقفية لا ترقى إلى مستوى تمويل البنية التحتية للبلد، ولا يطمئن المستثمرين والمقاولين بالشكل الكافي.

هـ. عدم تحمل البنك الإسلامي لمخاطر النشاط الوقفي

يلاحظ أن الأنشطة الوقفية التي باشرتها البنوك الإسلامية الماليزية مقتصرة على جذب النقود الوقفية، وتحويلها إلى نظار الوقف التي تتولى استغلالها، هذا بالإضافة إلى توفير التمويل الذي تستفيد منه البنوك الإسلامية قصد الربح، وهذا كله لا يجعل البنك الإسلامي يتقاسم المخاطر مع أصحاب المصالح في المشروع الوقفي. فالحسابات البنكية الوقفية لدى بعض هذه البنوك تهدف إلى تجميع النقود الوقفية وتحويلها إلى المجلس الإسلامي للولاية بوصفه ناظرا على الوقف. وليس في ذلك تحمل لأي مخاطر إذ هو بمثابة وكيل الناظر في تجميع النقود الوقفية، وليس على الوكيل ضمان إلا بالتعدي والتقصير كما هو مقرر فقها. أما توفير التمويل للمشروع الوقفي باستخدام صيغ التمويل الإسلامي المعروفة، فإن كل الصيغ الموفرة لا تخرج عن صيغ المداينات التي ينقل فيه الخطر من البنك إلى العميل المستفيد من المشروع الوقفي. وبناء عليه لم تدخل البنوك الإسلامية في عقود المشاركات لتمويل المشاريع الوقفية أو الاستثمار فيها. ينسجم هذا الخيار في النشاط الوقفي مع توجه المؤسسات المالية الإسلامية في التقليل من تحمل المخاطر على حساب مبدأ تقاسم المخاطر. ولا يعد ذلك مخالفا لأحكام الشريعة لكنه يطرح أسئلة عن عدم تحمل البنك الإسلامي المخاطر حتى في النشاط الخيري.

د. عدم استعداد البنك الإسلامي لاعتبار النشاط الوقفي جزءا من المركز المالي

بالنظر إلى الدور التي تلعبه البنوك الإسلامية في دعم الوقف، والذي لم يخرج عن تجميع النقود، وتحويلها، وتوزيعها، وتوفير التمويل المديناي، فإن البنوك الإسلامية لم تؤسس أوقافا وتضع لها شروطا يلتزم المجلس الإسلامي للولاية المعنية بتنفيذها. وسبب هذا في نظر الباحث يرجع إلى عدم جعل البنك

الإسلامي الأصول الوقفية جزءاً من الأصول أو الخصوم. لأنها لو فعلت ذلك لتطلب مراجعة المخصصات المالية، وكفاية رأس المال، وتكلفة النشاط الوقفي، والمعالجات المحاسبية التي قد تتطلب طريقة غير معهودة في الاعتراف بريع الوقف تختلف عن الاعتراف بالأرباح في النشاط التجاري للبنك.

ومن أكبر العقبات التي تواجه دمج المصرفية الإسلامية بالوقف تعارضُ صلاحيات الأطر النازمة للقطاع المصرفي وقطاع الأوقاف، حيث تندرج المصرفية تحت وزارة المالية والبنك المركزي بينما يندرج الوقف تحت المجلس الإسلامي لكل ولاية وبرعاية سلطان الولاية نفسه.

الخاتمة:

تناول البحث تجربة ماليزيا الفتية في الوقف المؤسساتي، والذي ركزنا فيه على البنوك الإسلامية ودورها في دعم قطاع الأوقاف. وحددنا الرؤية الماليزية العامة لتطوير الوقف وأوضحنا رؤية البنك المركزي الماليزي في دعم البعد الاجتماعي والاقتصادي ومنه الوقف في استراتيجيات البنوك الإسلامية. ووجدنا أن الوقف في ماليزيا ينمو في ظل تكامل بنيته التحتية ممثلة في شمول إطاره القانوني، ومرونة إطاره الشرعي الذي أخذ برأي المالكية في وقف النقود رغم اختلاف المذهب الشافعي السائد في البلد في المسألة، والتناغم الموجود بين البنوك الإسلامية والمجالس الإسلامية بوصفهم نظارا وحيدين للوقف، واعتماد التمويل بكل ما يحتاجه من آليات هيكلية المنتجات وإدارة مخاطرها، وتسويقها في إدارة النشاط الوقفي. وبالتالي فإن أهم نتيجة توصلنا إليها هي أن التجربة واعدة ولا يمكن وصفها بالناجحة؛ كونها لم تصل بعد إلى مرحلة التوسع والنمو السريع للأصول الوقفية المدججة في النشاط المصرفي الإسلامي. كما أن من نتائج هذا البحث أن الإطار النظري الملائم لهذه التجربة هو الإطار المقاصدي الذي حدده البنك المركزي الماليزي الموسوم "بالوساطة المبنية على القيم"، كما توصلنا أيضا إلى أنه رغم السمات الإيجابية التي أوضحناها بخصوص التجربة إلا أنها ما زالت تعاني من بعض النقائص كإنخفاض نسب النقود الموقوفة، وعدم وجود المسعف الأخير في حالة نضوب صناديق الوقف، وعدم استعداد الحكومة لضمان الأصول الوقفية، وعدم وجود إعفاء ضريبي للأنشطة التمويلية الوقفية.

ويوصي البحث بوضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف من حيث حقوق القطاعين وواجباتهما في حالة مزاولة نشاط مشترك، ووضع نظام حوكمة رشيدة يلائم الإطار التكاملي للقطاعين، والمحافظة على أصحاب المصالح، ويمكن من الاستغلال الأمثل للأصول الوقفية خصوصا المجمدة منها منذ عقود تحقيقا للتنمية الشاملة المستدامة. كما يوصي البحث بوضع آلية للإعفاء الضريبي للنشاط الوقفي الذي تمارسه البنوك الإسلامية، وتدخل البنك المركزي كمسعف أخير وضامن في حالة فشل المشاريع الوقفية التي تدار ضمن الإطار المصرفي الإسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

-أنس الزرقا، الوقف المؤقت للنقود لتمويل المشروعات الصغرى للفقراء، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، كانون الأول 2006.

-محمد فردوس عبد الرحمن ومحمد أمان الله، تأييد الوقف وتأقيته في ولايات مختارة في ماليزيا، مجلة AKIMALSI AIDUTS، المجلد 23، العدد 3، 2016

- منصور بن يونس البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستنقع (بدون: دار المؤيد: ب.ت) -ابن قدامة المقدسي، المغني (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1968)

-أبو بكر الخلال، الوقوف والترحل من مسائل الإمام أحمد (بدون: دار الكتب العلمية، 1994)

-شرف الدين النووي، المجموع شرح المذهب (بدون: دار الفكر، ب.ت)،

-محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (بدون: دار الفكر، ط3، 1992)

<http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&ac=93&bb=uploadpdf>

تاريخ الاطلاع، 17 سبتمبر، 2017م.

<http://www.bnmgov.my/index.php?ch=57&pg=137&ac=612&bb=file>

تاريخ الاطلاع، 17 سبتمبر، 2017م.

/Global Islamic Finance Report 2015. <https://www.icd-ps.org-2017\12\30> تاريخ الاطلاع

Central Bank of Malaysia. (2016). Financial Stability and-Payment Systems Report

Mohammad, M.(2011), “ Towards an Islamic Social (waqf)-bank”; International Journal of Trade, Economics and Finance, Vo.2 .No.5, pp.381-386

Salman, A.S.; Abdul Ghafar, I; Hakimi, M. (2017), “Applica--tion of Waqf For Social and Development Finance”; ISRA Interna-

.tional Journal of Islamic Finance, Vo.9 No.1, 2017, pp5-14

Ashraf, M; Abdullah, J. (2013), Corporate Waqf Model and-
وقف its distinctive features: The future of Islamic Philanthropy
Paper presented . . مستقبل العمل الخيري الإسلامي. .
at the World Universities Islamic Philanthropy Conference, Menara
.Bank Islam, Kuala Lumpur

Ashraf, M; Abdullah, J. (n.d), Banking Model of Corporate-
.Waqf: An Analysis of Wakaf Selangor Muamalat

Hanudin, A; Abdul-Rahim, A; Ramayah, T; Roſtinah, S, (-
2014) . “Determinants of Online Waqf Acceptance: An empirical
The Electro- (محددات تقبل الوقف الإلكتروني: بحث تطبيقي) ،
nic Journal on Information System in Developing Countries. Vo 60,
.No.8, 1-18

“Tahir, Mohd. (2011), “ Towards an Islamic (Waqf) Bank-
International Journal of Trade, Economics and , (نحو بنك وقي إسلامي),
Finance, Vo.2, No.5, pp.381-386

Magda Ismail, A.M . (2009). Cash Waqf: A new Financial-
.Kuala Lumpur: Prentice Hall . (وقف النقود: منتج مالي جديد)

Shaikh Hamzah Abdul Razak, (2017). “Islamic Wealth Re--
distribution and management in Malaysia
in Islamic Finance in Malaysia, Edit. Mohammad , ماليزيا ,
Ariff. (Kuala Lumpur: Pearson Malaysia), pp.266

Farhana Mohamad Suhaimi, Asmak Ab Rahman, Sabi--
tha Marican, (2014) "The role of share waqf in the socio-econo-
mic development of the Muslim community: The Malaysian ex-
perience", Humanomics, Vol. 30 Issue: 3, pp.227-254, <https://doi.org/10.1108/H-12-2012-0025>

Dato' Wan Ismail Wan Yusuf, Giving back to Society andl-
Waqf Development

[http://www.bankislam.com.my/en/Documents/cinfo/Giving-
BacktoSocietyWaqfDevelopment.pdf](http://www.bankislam.com.my/en/Documents/cinfo/Giving-BacktoSocietyWaqfDevelopment.pdf)

تاريخ الاطلاع 2017\12\30

Ashraf, M; Abdullah, J. (n.d), Banking Model of Corporate-
.Waqf: An Analysis of Wakaf Selangor Muamalat

[http://www.muamalat.com.my/wakafselangor/downloads/-
Laporan-WSM-Suku-Tahun-Pertama-Jan-Mac-2017.pdf](http://www.muamalat.com.my/wakafselangor/downloads/-Laporan-WSM-Suku-Tahun-Pertama-Jan-Mac-2017.pdf)

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

<http://www.muamalat.com.my/wakafselangor/Laporan--Wakaf.html>

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

http://www.muamalat.com.my/downloads/media--room/press/2016/PR-BANK_MUAMALAT_Debit_Card_Launch_2016.pdf

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

Central Bank of Malaysia. (2016). Financial Stability and-Payment Systems Report. P.96

<http://www.muamalat.com.my/downloads/consumer-ban--king/Debit-Card-i-FAQ.pdf>

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

.BIMB Holdings Berhad Sustainability Report 2016

Waqf: Realizing the Social Role of Islamic Finance

(June2015).<http://www.mifc.com/index.php?ch=28&pg=72&a:c=130&bb=uploadpdf> أنظر:

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

file:///C:/Users/younes/Desktop/Waqf/Waqf01072010.pdf:-

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

<http://aibim.com/ver2/index.php/component/k2/item/17--islamic-banking-institutions-collaborate-to-develop-waqf-fund>

تاريخ الاطلاع 17 سبتمبر، 2017م.

http://www.danainfra.com.my/images/stories/gallery/3rd_-issuance/notice_3rd_issuance.pdf

تاريخ الاطلاع 2017\12\30

القوانين :

.Enactment of Waqf Selangor 1999, s2

.Enactment of Waqf Malacca 2005, s9

Enactment of Waqf Negeri Sembilan 2995, s10